

أولاً /المقصود بمبدأ سنوية الميزانية: يقصد بسنوية الميزانية أن تتم التوقعات والأجازه للميزانية العامة بصورة دورية كل عام، وينطوي على ذلك على شقين، شق التقديرات أو التوقعات الحكومية بشأن إيرادات الدولة ونفقاتها كل اثني عشر شهرا والشق الثاني متعلق باعتماد البرلمان، أي أن يعتمد البرلمان توقعات الحكومة تلك كل سنة. ثانياً/ أسباب العمل بمبدأ سنوية الموازنة: هناك عدة مبررات وراء الأخذ بمبدأ سنوية الموازنة تشمل اعتبارات سياسية واعتبارات اقتصادية ومالية واعتبارات إجرائية: 1- الاعتبارات السياسية: علمنا ان البرلمان يقوم باعتماد الموازنة العامة وذلك بهدف إيجاد نوع من الرقابة من السلطة التشريعية على نظام عمل السلطة التنفيذية، ومدى تطبيقها لخطط الدولة طويلة وقصيرة المدى، والمبرر هنا في جعل الموازنة سنوية هو ضمان مراقبة البرلمان السلطة التنفيذية بصورة دورية خلال فترة قصيرة نسبياً، فمتي كانت مدة عمل الميزانية العامة طويلة أو متوسطة مثلاً خمس سنوات، فإن قدرة البرلمان علي الرقابة ستكون أضعف؛ نظراً لطول المدة حيث يصعب عليه الإحاطة بمتغيرات الانفاق السنوية والبيانات الكبيرة والكثيرة في الميزانية والتي تشمل خمس سنوات، وإذا كانت مدة الميزانية العامة أقل من سنة فسوف يشكل ذلك عبئاً علي البرلمان حيث يكون بحاجة لمراجعة والتصديق علي الميزانية العامة أكثر من مرة في السنة، وقد يسهم ذلك في تقييد الحكومة في ممارسة مهامها، 2- الاعتبارات المالية: تتضمن الميزانية العامة تقديرات لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مقبلة، ومتي كانت هذه الفترة المقبلة طويلة، فإن تقديرات الحكومة بشأن النفقات والإيرادات لن تكون دقيقة، ومن الوارد ان يكون هناك سوء تقدير أو حتي خطأ في التقدير نظراً لطول الفترة الزمنية، فلو تصورنا ان الحكومة تتوقع نفقات الدولة وإيراداتها خلال ثلاث سنوات مثلاً أو خمس، ويتغير عدد السكان، وتتغير عوامل تحديد الدخل فقد تزيد الأنشطة بصورة غير متوقعة، أو تقل بصورة غير متوقعة فمثل تلك التغيرات من شأنها أن تؤثر علي قدرة الدولة على جباية وتحصيل الإيرادات، وكذلك سوف تؤثر علي قدرة الدولة على الانفاق ولن يكون تقدير الحكومة دقيق في الفترة الطويلة. تعد الضرائب أهم مصدر للإيرادات العامة في أغلب دول العالم اليوم، وتفرض الدولة الضرائب علي الدخل أو الأرباح بصورة دورية علي أساس الربح السنوي للمنشأة أو الدخل السنوي للعامل، ويتحدد بناء عليه نسبة الدخل المعفي من الضريبة، ومتي كانت الموازنة العامة تتم وفقاً لتقديرات لمدة أطول من سنة، فلا شك أن خلا ما سيحدث في تلك التقديرات، نظراً لأن الدخل والأرباح ذي طبيعة متغيرة من عام لآخر علي حسب النشاط الاقتصادي والدخل القومي وعدد الافراد العاملين والكثير من العوامل الأخرى. وعلي جانب آخر هناك بعض الأنشطة التي تتم بشكل موسمي، وهناك إيرادات موسمية للدولة، ويبدو الأمر أكثر وضوحاً في النشاط الزراعي، والذي يعتمد في قيامه على التغيرات المناخية وعلى دخول العاملين في النشاط الزراعية المتغيرة بتغير نمط الزراعة، الذي يعتمد علي طبيعة المناخ وتغير الفصول، فالسنة بها فصول أربعة وحتى يتحقق الدخل قد نحتاج لمرور الفصول الأربعة لتوقع دقيق لكامل الإيرادات وكامل النفقات التي يمكن أن تقوم بها الدولة فقد تزدهر بعض الصناعات في بعض فصول السنة، وخاصة الصناعات الغذائية التي تعتمد علي النشاط الزراعي في مدخلات الانتاج، وبالتالي تباطؤ للدخل، وحتى يمكن تحديد دخول المجتمع أو الدولة بصورة عامة بشكل دقيق ينبغي أن تمر الفصول الأربعة أي سنة علي الأقل، وإذا ما كانت التقديرات لمدة طويلة فمن شأن ذلك أن يكون هناك خلل فقد تنتهي الفترة في أحد فصول السنة غير التي بدأت فيه. ومتي ما كانت الفترة الأطول عن سنة كبيرة لا تناسب عملية تقدير النفقات وإيرادات الدولة فإن الفترة القصيرة أو الأقل عن السنة أيضاً لن تكون مناسبة ذلك أنه سوف يكون هناك بعض الأنشطة لم تحصل علي دخولها بعد أو انها لم تكمل دورتها السنوية وبالتالي قد تكون هناك إيرادات لم يحل ميعاد تحصيلها ونفقات صارت واجبه فسيكون هناك عجز في الموازنة غير حقيقي ومتي كان توقيت اصدار الموازنة واعتمادها في وقت تم فيه تحصيل إيرادات ولكن هناك نفقات لم يحل موعدها من قبل الدولة ففي هذه الحالة سيكون توقعات الموازنة بوجود فائض كبير علي غير الحقيقة . 3- اعتبارات اجرائية: تحتاج الموازنة لوقت لاستكمال اجراءاتها حيث تتم عملية اعدادها من خلال وزارة المالية التي تتلقاها بياناتها من مختلف الجهات الحكومية، وتقوم بعد ذلك بتجميعها في قوائم علي شكل نفقات وإيرادات للدولة، ويتم عرضها بعد ذلك علي البرلمان والجهات الرقابية، وبعد أن يقرها البرلمان ترفع لرئيس الدولة لاعتمادها، كل هذه الاجراءات تحتاج لوقت طويل، وقد حاولت القوانين في مختلف الدول أن تضع لها مواعيد للقيام بها حتي تكون الموازنة مكتملة في الموعد المحدد قبل بداية السنة المالية، وفي الغالب تستغرق الموازنة ستة أشهر لاعدادها تقريبا، ومتي كانت الموازنة مطلوب اتمامها في مدة أقل من سنة، فسوف يمثل ذلك ارهاقاً كبيراً للجهات والقائمين علي اعداد الموازنة العامة، وقد يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل، فضلاً عن أنه أحياناً لا تستطيع الحكومة إعداد الموازنة في الفترة المحددة، فيتم اقرار الصرف والانفاق وتحصي الإيرادات بصورة طبيعية ولفترة مؤقتة لحين اقرار الموازنة، فماذا لو كانت الميزانية تصدر في فترة أقل من سنة؟ 4- اعتبارات قائمة علي الخطط

التنموية: تضع الدولة خطط متوسطة وقصيرة وطويلة الأجل، من خلال تحديد الإيرادات والنفقات التي ستقوم بها الدولة، ويستتبع ذلك ضرورة أن تكون الموازنة العامة لمدة قصيرة، وذلك لأن تحقيق الأهداف التنموية يكون له نتائج وتأثيرات، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، ويكون هناك في الغالب لدى الدولة طرق لمراجعة خططها خاصة طويلة الأجل وتقويمها، ومتى كانت الموازنة العامة تتبع في طريقتها التغيرات الحادثة في خطط الدولة ونتائجها، فينبغي أن لا تكون مدتها طويلة حتى يمكن تدارك الخطأ في التخطيط وإجراء التعديلات في الوقت المناسب. بداية وختام السنة المالية: 1 - بداية السنة المالية: تختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى، فقد اعتمدت بعض الدول السنة الميلادية، وجعلت السنة المالية تبدأ وتنتهي معها، ولم يذكر النظام الأساسي في سلطنة عمان كون الموازنة العامة سنوية ولم يُحل للقانون لتحديد بدايتها ونهايتها وقد يكون ذلك نظراً لأن مسألة سنوية الموازنة صارت أمراً بديهياً لم يعد هناك حاجة للتأكيد عليه في دستور الدولة، وإن كان قانون المالية العامة العماني تعرض لسنوية الموازنة في المادة 3 من الفصل الأول الخاص بالاحكام العامة، حيث أشارت المادة الي أن تبدأ السنة المالية في أول شهر يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام". وأشار الدستور المصري في المادة 24 منه إلى أن القانون هو من يتولي تحديد السنة المالية وبالرجوع لقانون المالية العامة الموحد المصري نجده قد نص على أن " تصدر الموازنة العامة للدولة عن سنة مقبلة " وعرف القانون السنة المالية في المادة 1 منه بأنها سنة ميلادية تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من كل سنة. ب - ختام السنة المالية: بعد إقرار الموازنة العامة تقوم الحكومة بجباية الإيرادات والانفاق طوال السنة المالية، ولكنه قد يحدث أن تنتهي السنة المالية بالرغم من أن بعض الإيرادات العامة لم يتم تحصيلها أو أن بعض النفقات العامة لم يتم انفاقها، ويرجع ذلك لظروف السوق، فقد يتخلف البعض عن سداد الضريبة أو يتهرب من السداد، وقد لا يكون الوقت موات لقيام الدولة بالانفاق لأسباب مختلفة، كعدم القدرة علي اتمام بعض الانشاءات لضيق الوقت أو لتعثر الاعمال، 1 - أسلوب حساب القطع حساب الخزنة": ويعتمد أسلوب حساب القطع علي وقت التنفيذ الفعلي، أي وقت الانفاق الفعلي للأموال ووقت تحصيل الإيراد كمعيار لتسجيل الانفاق أو جاية الاموال فما ينفق من أموال خلال السنة المالية يسجل بها وما يتم تحصيله من إيرادات حتي آخر يوم من السنة المالية يسجل خلالها، ووفقاً لذلك تسجل الإيرادات والنفقات التي لم تحصل أو تنفق خلال السنة في وقت جبايتها أو انفاقها، فما تم تحصيله في السنة اللاحقة من إيرادات يسجل في السنة المالية اللاحقة، حتي لو كان تم اقراره من خلال الميزانية أو السنة المالية السابقة عليها، ولا يلتزم هذا الأسلوب بالوقت الذي تم اقرار فيه النفقات أو الإيرادات ولكن بالوقت الذي تم فيه فعلاً التنفيذ . ويتميز أسلوب القطع بتطبيقه لمبدأ سنوية الموازنة بالمعني الحرفي، وكذلك بسهولة تطبيقه ويعمل على تحقق المعرفة الحاسمة لبداية السنة المالية ونهايتها، وفصل السنوات المالية عن بعضها البعض، فانتهاه آخر يوم في السنة المالية معناه انتهاء تسجيل أي إيراد أو نفقة، فلا يكون هناك اختلاط أو تداخل بين السنوات المالية، من ناحية وقت اقرار حق التحصيل للإيراد ووقت حصول الدولة عليه، أو وقت الموافقة علي الصرف من خلال البرلمان، ووقت الصرف الفعلي، ويدعم ذلك سهولة الرقابة والمتابعة من خلال البرلمان على نشاط الحكومة المالي، ولكن بالرغم من ذلك فإن هذا الأسلوب في حساب السنة المالية يسهل علي الحكومة اظهار توازن الموازنة غير الحقيقي، حيث يمكن للحكومة متى رأت أن الإيرادات لن تكون متساوية مع النفقات أن توقف الانفاق حتى نهاية السنة المالية حتى يتساوى مع حجم الإيرادات التي تم تحصيلها فيظهر توازن أو تساوي غير طبيعي بين الإيرادات والنفقات. تدخل كل تلك الإيرادات والنفقات داخل السنة المالية، حتى لو تم تحصيل تلك الإيرادات خلال السنة المقبلة، أو أن جانب من تلك النفقات تم انفاقه خلال السنة اللاحقة، فالمعيار هنا وقت إقرار الإيراد أو النفقة. فقد تقر السلطات إيرادات مالية بمقدار معين، ولكن قد لا تنجح الحكومة في تحصيل تلك الإيرادات خلال السنة المالية، ويترتب علي ذلك أن تظل حسابات المالية العامة مفتوحة لحين تحصيل الإيرادات التي لم تحصل، أو انفاق النفقات التي لم تنفق، وهذا معناه امتداد السنة المالية لأكثر من اثني عشر شهراً، أي لأكثر من الوقت المحدد لها من خلال القانون أو الدستور، ويختلف تسجيل النفقات عن الإيرادات في السنة المالية وفقاً لأسلوب حساب الالتزام كالتالي: بالنسبة للإيرادات : فتسجل في نفس السنة المالية جميع الإيرادات التي تم اقرارها وتحقق العمل اللازم لها خلال السنة المالية، فحدوث الواقعة المنشئة للضريبة خلال السنة المالية يجعل الضريبة تسجل ضمن السنة المالية تلك، حتي لو تم تحصيل الضريبة في السنة المالية اللاحقة، فوقت التنفيذ الفعلي أو الحصول علي الإيراد ليس معياراً، ولكن المعيار هو وقت نشأة حق الدولة في الحصول علي المال. بالنسبة للنفقات : تمر النفقات العامة بأربع مراحل هي : عقد النفقة ، وتصفية النفقة ، والأمر بالصرف ، ودفع النفقة، ومتي صدر أمر الصرف بالنسبة للنفقة تسجل في السنة المالية التي صدر أمر الصرف خلالها، حتي لو تم الانفاق الفعلي خلال السنة المالية اللاحقة، أما اذا لم يصدر أمر الصرف فتخصص اعتمادات

جديدة لتلك النفقة في موازنة السنة المالية اللاحقة وتسجل خلالها. ويتميز حساب الالتزام بأنه لا يظهر توازن ظاهري للموازنة، فالأمر معقود لما تم اقراره من نفقات وصدور أمر بالصرف بشأنه، وما حدث من وقائع تنشي حق الدولة في الحصول علي الإيراد، ويجعل تسجيل النفقة والإيراد وفقاً لهذا المعيار مجال الرقابة المالية من خلال البرلمان أسهل نوعاً ما، وذلك لأن هذا الأسلوب لا يحدث تداخل بين السنوات المالية، وبالرغم من ذلك يعيب هذا الأسلوب أنه يشجع الحكومة علي الإسراف في الانفاق في نهاية السنة المالية، وذلك بهدف انجاز كافة النفقات الصادر بشأنها أمر صرف، حتي لو لم يكن هناك حاجة للانفاق، وبالإضافة لذلك يؤخر ظهور الحساب الختامي، نظراً لأن التنفيذ الفعلي واللازم للرصد في الحساب الختامي قد يتم خلال الفترة المتتممة وبعد انقضاء السنة المالية بمدة. وقد يحدث أن يتم اقرار الميزانية العامة لأقل من سنة أشهر بصورة استثنائية قليلة الحدوث، وذلك في حال قررت الدولة تعديل وقت بداية السنة المالية بعد العمل بها لفترة وجيزة،